

كتب بالإنكليزية

مسيرته المهنية مؤرخاً خارجاً عن التيار السائد في الأكاديمية الإسرائيلية بشأن حرب ٤٨ ونتائجها، لينتهي يمينياً متشدداً إلى حد العنصرية ضد العرب والمسلمين. وتنبع أهمية هذا الكتاب من أنه عكس، وبصورة دقيقة إلى حد ما، السجلات الدائرة حالياً داخل أوساط أكاديميين غربيين ومتقنين فلسطينيين في شأن حل الدولتين والحلول البديلة، بالإضافة إلى الجهد التاريخي لجذور فكرة الدولة الواحدة والدولتين لدى اليهود والفلسطينيين خلال القرن الماضي. واللافت أن هذا الكتاب يتضمن فصلاً ثلاثاً، غلب على الأول والثالث منها الطابع السجالي، بينما برز الجهد التاريخي في الفصل الثاني.

الحملة على دعاة الدولة الواحدة

يشن بني موريس في الفصل الأول حملة عنيفة على دعاة فكرة الدولة الواحدة، الذين بدأت ترتفع أصواتهم في الفترة الأخيرة، ولا سيما في أوساط الإنتليجنسيا الفلسطينية في الخارج، وفي أوساط أكاديميين غربيين في جامعات الولايات المتحدة وأوروبا. ويميز الكاتب بين ثلاث فئات تؤيد الدولة الواحدة، وهي: منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت برئاسة ياسر عرفات حل

دولة واحدة، دولتان: كيف نحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني؟

One State, Two States: Resolving The Israel/Palestine Conflict

Benny Morris

New Haven, Conn.: Yale University Press, 2009. 240 pages.

إسرائيل. يومذاك شكل موريس مع عدد قليل من المؤرخين النقديين من أمثال إيلان بابيه وأفي شلايم مجموعة أطلق عليها اسم "المؤرخون الجدد"، قامت بإعادة النظر في الرواية الصهيونية للأوضاع والأحداث التي رافقت قيام دولة إسرائيل، ولا سيما حرب ١٩٤٨. لكن بدءاً من سنة ٢٠٠٠، وخصوصاً بعد العمليات الاستشهادية الفلسطينية داخل إسرائيل، ارتد موريس، في مقابلة نشرتها له صحيفة "هآرتس" قبل بضعة أعوام، عن جميع أفكاره السابقة، وتراجع عن معظم ما سبق أن كتبه حين قال إن بن - غوريون أخطأ لأنه لم يستكمل مخطط طرد جميع العرب من فلسطين، مبرراً عمليات التطهير العرقي التي قام بها الصهيويون، واصفاً المسلمين بـ "البرابرة".

من هنا يمكن القول إن الكتاب الأخير لبني موريس عن الدولة الفلسطينية المستقبلية هو من نتائج تلك الردة العنيفة لمؤرخ بدأ

هذا الكتاب للمؤرخ يعكس الإسرائيلي بني موريس، صورة عن الشكوك الكثيرة التي تعترى شريحة كبيرة من المعنيين الإسرائيليين إزاء احتمالات نجاح حل الدولتين في المستقبل، كما يظهر، وبوضوح، المسار المتعرج الذي قطعه المؤلف منذ أواخر الثمانينيات حتى اليوم. ففي أوساط الثمانينيات برز اسم الكاتب بصفته واحداً من المؤرخين المثيرين للجدل، ولا سيما بعد صدور كتابه: "ولادة مشكلة اللاجئين ١٩٤٧-١٩٤٩" (The Birth of the Refugee Problem, 1947-1949) الذي انتقد فيه الرواية الصهيونية الرسمية في تأريخ النكبة التي حلت بالفلسطينيين في حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل. وقد اعتبر الكتاب في ذلك الحين من المراجعات التاريخية النقدية للرواية الصهيونية للأحداث نظراً إلى إقراره بالظلم الذي وقع على الفلسطينيين جراء قيام دولة

الكثيرة التي ستواجه اليهود في حال تحولت دولتهم إلى دولة ثنائية القومية.

وبعد عرض واف لردات الفعل التي أثارها المقالات الواردة أعلاه، يهاجم موريس دعاة الدولة الواحدة الثنائية القومية، لأنهم يطرحون فكرة تضع من الأساس وجود إسرائيل كدولة موضع التساؤل، ويتساءل بدوره: "هل من الممكن الآن بعد مرور ٦٠ عاماً على قيام إسرائيل، وبعد أن أصبح عدد سكانها يتراوح ما بين ٤ و٥ ملايين نسمة، طرح فكرة وجودها [أساساً]؟" (ص ٢٠).

ويعتبر موريس أن الحل للصرع الفلسطيني - الإسرائيلي في الأوضاع الراهنة يجب أن تكون حلاً عملية سياسية تستند إلى معطيات ديموغرافية وجغرافية وسياسية واقتصادية وثقافية، ويناقش هذه الحلول المقترحة، كحل الدولة الواحدة، أو حل الدولتين.

ويناقش الكاتب إمكان قيام دولة واحدة يحكمها طرف داخلي، أو خارجي دولي، مثلما كان الوضع عليه أيام الانتداب البريطاني، وكما حدث بعد الحربين العالميتين في ألمانيا واليابان، وفي أجزاء من الكونغو التابعة سابقاً لبلجيكا، أو في خضوع تيمور الشرقية مؤقتاً لسيطرة الأمم المتحدة أو الدول العظمى، ويتوقف عند تجربة الانتداب في فلسطين والحكم

فيها العرب واليهود جنباً إلى جنب، ولا سيما أن أغلبية دول العالم تحولت إلى دول متعددة القومية والإثنية، فكيف يمكن والحال هذه الدفاع عن دولة قومية؟ ويرى جوديث، وهو من يهود الدياسبورا، أن إسرائيل تحولت في الأعوام الأخيرة إلى عبء على يهود الشتات وباتت أمراً سيئاً لهم، وأن فكرة الدولة الواحدة تجنب اليهودي غير الإسرائيلي التعرض للنقد أو التهجم، كما يرى أن الولايات المتحدة قادرة على المساعدة في تحقيق الدولة الثنائية القومية.

ويعتبر موريس مقالة جوديث من المقالات الأساسية التي أدت دوراً كبيراً في إطلاق موجة من الجدل في شأن فكرة الدولة الواحدة، وساهمت في إظهار موقف المثقفين الغربيين المؤيدين للفكرة، أمثال فيرجينيا تيللي من مركز دراسات السياسات الخارجية في جوهانسبورغ، التي نشرت مقالة عن الموضوع في "لندن ريفيو أوف بوكس" بعنوان: "حل الدولة الواحدة" (The One-State Solution)، اعتبرت فيه أيضاً أن فكرة حل الدولتين قد تخطاها الزمن، لكنها تعترف من ناحية أخرى بالعقبات

الدولتين في سنة ٢٠٠٠*: حركة "حماس" التي ترفض وجود إسرائيل من منطلق ديني وتدعو إلى إزالتها، وإلى إقامة دولة واحدة مسلمة - عربية؛ مجموعة من المثقفين الفلسطينيين الذين يعيشون في الغرب، والذين ينادون صراحة بحتمية الدولة الواحدة من النهر إلى البحر. ويعرض الكاتب أسماء وكتابات البعض منهم أمثال: غادة الكرمي؛ رشيد الخالدي في كتابه "القفص الحديدي" (٢٠٠٦): علي أبو نعمة. وإلى جانب هؤلاء يبرز أساتذة وأكاديميون غربيون يتزعمهم أستاذ التاريخ الأوروبي الحديث في جامعة نيويورك توني جوديث الذي نشر في سنة ٢٠٠٣ مقالة في "نيويورك ريفيو أوف بوكس" بعنوان: "إسرائيل: البديل" (Israel: the Alternative)، رأى فيه أن فكرة إسرائيل كدولة إثنية يهودية قد عفى عليها الزمن وباتت فكرة مرفوضة، وأنه خلال عقدين أو ثلاثة سيتضاعف عدد السكان العرب في فلسطين وسيتحول اليهود إلى أقلية، وأنه لا أمل بقيام دولة يهودية في إسرائيل إلا في حال جرى طرد السكان العرب. من هنا، لا خيار أمام إسرائيل سوى أن تكون دولة ثنائية القومية، يعيش

(*) في الحقيقة لم ولا ترفض م.ت.ف. حل الدولتين، بل إنها تبنت هذا الحل بقوة منذ سنة ١٩٧٤ فصاعداً. أمّا ما رفضته في سنة ٢٠٠٠ فهو الدولة الفلسطينية كما عرضت عليها في قمة كامب ديفيد - ٢، أي دولة من دون القدس، ومن دون حق العودة... إلخ. (المحرر)

في الظهور في العشرينيات في ظل الانتداب البريطاني، ثم يضيف: "نشأت الحركة الصهيونية في جو اجتماعي - ثقافي ترافق مع صعود الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية الحديثة، في حين نشأت الحركة القومية العربية في مجتمع فلاح يسيطر عليه الإسلام، وفي ظل أنظمة استبدادية تسودها الروح القبلية والعشائرية وحكم الإقطاع" (ص ٢٨). وهذا الاختلاف في أوضاع نشأة الحركتين أدى، في رأيه، إلى اختلاف كبير في تطور الحركتين، الأمر الذي انعكس، إلى حد بعيد، في نظرة كل منهما إلى الحلول المقترحة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ففي الوقت الذي اعتبرت الحركة القومية العربية فلسطين عربية مسلمة، وسعت لإرساء سيطرتها على أراضيها كلها، أظهرت الحركة الصهيونية، على الرغم من إيمانها بأن فلسطين هي إرث للشعب اليهودي، براغماتية في تعاملها مع الحلول المقترحة للصراع، ووافقت على التخلي عن سيطرة اليهود على كامل أراضي فلسطين، والقبول بقيام دولة يهودية على جزء من فلسطين المقسمة، وبسيطرة العرب على ما تبقى منها (ص ٣١). ويشير الكاتب إلى أن فلسطين تحت الحكم العثماني لم تكن تحكّم كمنطقة واحدة، وإنما كانت مقسمة إلى أقاليم (سناجق)، فرام الله - يافا مثلاً، وهو الخط المتجه جنوباً

فإن الكاتب يتوقف أمام تقسيم فلسطين بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، لكنه يعترف بصعوبة تحقيق هذا الحل في الأوضاع الحالية، ثم يتطرق إلى حل الدولتين الذي ينص على تقسيم فلسطين التاريخية بين اليهود والفلسطينيين العرب، بحيث تكون الحدود الفاصلة بين الكيانين هي خطوط اتفاق الهدنة في سنة ١٩٤٩، والذي يسمح بقيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وهذا هو الحل الذي يدعمه المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية، والذي وافقت عليه رسمياً الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. غير أن الكاتب لا يعبر عن موقفه من هذا الحل، وإنما يترك ذلك إلى الفصلين التاليين من الكتاب.

تطور فكرة الدولة الواحدة وحل الدولتين

يشتمل الفصل الثاني من الكتاب على تتبع تفصيلي للمسار الذي قطعتة فكرة الدولة، وفي هذا الفصل يقارن الكاتب أوضاع نشأة الفكر الصهيوني بنشوء حركات التحرر الوطنية الفلسطينية، ويشير إلى وجود ثغرة زمنية بين وعي اليهود والعرب كل لقضيته، ويقول إن المسألة اليهودية بدأت في أوروبا بعد اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني سنة ١٨٨٠، ومعها بدأ نشاط الحركة الصهيونية، في حين بدأ وعي القضية الفلسطينية

العثماني لها حين كانت فلسطين دولة واحدة خاضعة لحكم خارجي، لكنه سرعان ما يستبعد مثل هذا الحل لأنه يعيد الأمور إلى ما كانت عليه في الماضي، أي يلغي نضال الحركات الفلسطينية والصهيونية دفاعاً عن حقها في تقرير مصيرها. ويرى الكاتب أن هناك ثلاثة احتمالات للدولة الواحدة: (١) دولة ذات سيادة فلسطينية - يهودية مشتركة (على غرار اتفاق "الجمعة العظيمة"/ Good Friday في إيرلندا الشمالية): دولة يحكمها اليهود مع أو من دون أقلية مسلمة عربية صغيرة أو كبيرة؛ دولة يحكمها المسلمون العرب مع أو من دون أقلية يهودية صغيرة أو كبيرة. ويشدّد الكاتب على استخدامه مصطلح العرب المسلمين كي يشير إلى التراجع الكبير في أعداد المسيحيين من سكان فلسطين بسبب الهجرة وتراجع نسبة الولادات، ويستنتج أن مثل هذه الدولة الواحدة لا يمكن إلا أن تقدم على تطبيق سياسة الطرد أو التطهير العرقي، وأن هذه الفكرة كانت موضع نقاش لدى حركات التحرر الوطني الفلسطينية والحركات الصهيونية في آن واحد منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ويعترف بأن سياسة التطهير العرقي التي طبقها مؤسسو دولة إسرائيل كانت السبب في بروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. أمّا بالنسبة إلى حل الدولتين،

حتى غزة وبئر السبع، كان تابعاً لسيطرة القسطنطينية نظراً إلى الحساسية الدينية لكل من القدس وبيت لحم، بل إن حتى كلمة فلسطين لم تكن شائعة، ونادراً ما كان سكان تلك المناطق يعرفون عن أنفسهم كفلسطينيين، كما أن القوى العظمى كانت تطلق اسم "الأراضي المقدسة" على فلسطين. وهذا العرض يكشف المسعى الواضح للمؤلف لتهميش وتسيخيف الشعور القومي للفلسطينيين وانتمائهم إلى وطن.

يقول موريس إن الحركة الصهيونية لم تحف يوماً هدفها، أي إقامة دولة يهودية على كامل أرض إسرائيل المقدسة، ويعرض بدءاً من الصفحة ٣٧ تطور فكرة الدولة اليهودية الواحدة منذ أيام حايم وايزمن في سنة ١٩١٩، مروراً بدافيد بن - غوريون الذي وضع كتاباً عن جغرافيا إسرائيل في سنة ١٩١٨ رسم فيه حدود فلسطين في الشمال بدءاً من نهر اللباني وحتى المنطقة ما بين صيدا وصور، وشرقاً حتى نهر العوجة، وجنوباً حتى خليج العقبة. ويقول الكاتب إن بن - غوريون كان يأمل بالاستيطان حتى في شرقي نهر الأردن، وقد اضطر إلى القبول بقرار ونستون تشرشل الذي وعد الملك عبد الله في سنة ١٩٢١ بالسيطرة على شرق الأردن، ومنع الاستيطان هناك، لكن الجناح اليميني في الحركة الصهيونية سارع إلى رفض قرار تشرشل، وظل

يطالب بضم الأردن إلى الوطن القومي حتى سنة ١٩٣١. في مقابل هذا الموقف المتطرف للحركة التصحيحية اليمينية المتطرفة التي تزعمها جابوتنسكي، برزت مجموعات صهيونية صغيرة نادى بقيام دولة يهودية تشكل مركز استقطاب للهجرة اليهودية، على أن تكون دولة ثنائية القومية يعيش فيها اليهود والعرب جنباً إلى جنب، ويكون الحكم فيها مشتركاً (Condominium) يهودياً وعربياً. ومن أهم الحركات التي رفعت هذا الشعار خلال فترة الانتداب حركة "بريت شالوم"، ثم حركتنا "أغودات يهودا" و"هاشومير هاتسعير" (الحارس الفتى) (١٩١٥)، وفيما بعد حزب العمل. ويتابع موريس تاريخ نشأة "بريت شالوم" في سنة ١٩٢٦، على أيدي مجموعة من المثقفين اليهود كانت أغلبيتهم من أوروبا الوسطى، وقد تجمعوا حول الجامعة العبرية التي بدأت نشاطها في القدس سنة ١٩٢٥، ويتحدث عن أسماء مهمة في الحركة مثل: فيليكس روزنبلوث، وبنحاس روزن، والفيلسوف مارتن بوبر الألماني الجنسية الذي هاجر إلى إسرائيل في سنة ١٩٣٨. ويتتبع الكاتب المسار الذي قطعه الحركة، والمصاعب التي واجهتها، وخصوصاً بعد اندلاع الثورة العربية في سنة ١٩٣٦، والتي كانت سبباً أساسياً في اضمحلال

الحركة واختفائها عن الحياة العامة في أواسط سنة ١٩٣٦، ثم يذكر انطلاق حركة جديدة هي "أغودات يهودا" التي أسسها بعض مؤسسي حركة "بريت شالوم"، والتي دعت بدورها إلى دولة يتعاون فيها اليهود والعرب، من دون أن تستخدم مصطلح الدولة الثنائية القومية.

ويقول الكاتب إن المشكلة الحقيقية لهاتين الحركتين لم تكن كامنة في المعارضة الكبيرة لهما داخل الحركة الصهيونية، وإنما في عدم وجود تجاوب عربي مع دعوتهما، ثم ينتقل إلى الحديث عن دور حركة "هاشومير هاتسعير"، وهي حركة أسسها يهود بولونيون هاجروا إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وأقاموا فيها عدداً من الكيبوتسات، فيذكر أن هذه الحركة تحولت خلال الحرب العالمية الثانية، إلى حزب سياسي (مايام) يدعو إلى دولة ثنائية القومية ذات أكثرية يهودية، وأن هذا ما ميز هذا الحزب من الحركات السابقة.

ويشير الكاتب في الصفحة ٥٨، إلى أن فكرة الدولة الثنائية القومية بدت جذابة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، حتى لأمثال حايم وايزمن ودافيد بن - غوريون، وذلك لأسباب "تكتيكية"، ونظراً إلى وجود أغلبية عربية آنذاك في فلسطين، واعتقاداً منها أن هذا الحل يضمن حصّة اليهود. ويقول موريس إنه خلال

رفضوا وجود إسرائيل في الأساس، ويرى أن التغيير الذي طرأ على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات هو تكتيكي فقط وموجه إلى الخارج وإلى المجتمع الدولي. ويشكك الكاتب في الشعارات التي رفعتها التنظيمات الفلسطينية الداعية إلى قيام دولة فلسطينية ديمقراطية، ويتهم الفلسطينيين باستخدام لغة مزدوجة: واحدة متطرفة وعنصرية تعادي إسرائيل واليهود وموجهة نحو الداخل، وأخرى معتدلة تنادي بالعلمانية والديمقراطية وموجهة نحو المجتمع الدولي.

دفاعاً عن الصهيونية

يشكل الفصل الثالث والأخير من هذا الكتاب مرافعة سقيمة في الدفاع عن الصهيونية تجافي أبسط قواعد المنطق والحقيقة التاريخية، وتتضح فيه النيات الفعلية الكامنة خلف تأليف الكتاب. فالهدف ليس رسم المسار التاريخي الذي قطعته فكرة الدولة الواحدة وحل الدولتين لدى اليهود والعرب منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل حتى اليوم، وإنما تفنيد آراء كل من دافع عن حق الفلسطينيين في إنهاء الاحتلال وتقرير مصيرهم وحققهم في الدولة المستقلة. وسعى الكاتب هنا للبرهنة على أن الحركة الصهيونية حركة براغماتية عقلانية اضطرت بعد المحرقة النازية إلى تبني فكرة التقاسم والتشارك مع

اليهودية، وفي رسالة وجهها في سنة ١٩٣٠ إلى حاييم وايزمن، اقترح نقل العرب من فلسطين إلى العراق الذي كان يحتاج إلى اليد العاملة، لكن موريس، وفي معرض دفاعه المكشوف عن الحركة الصهيونية، يزعم أنه، ومع تداول فكرة الترحيل والحاجة الماسة إليها من أجل إقامة الدولة اليهودية الواحدة، فإن هذه الفكرة لم تعتمد كهدف رسمي للحركة الصهيونية أو لأي حزب سياسي آخر، على الرغم من وجود سابقة هي موافقة الأمم المتحدة في سنة ١٩٢٠ على تبادل السكان بين تركيا واليونان.

ويعتبر الكاتب أن حرب ١٩٦٧ أيقظت مجدداً دعاة الدولة اليهودية الواحدة من البحر إلى النهر، وأدت إلى تراجع فكرة الدولتين باستثناء خطة يغثال ألون في تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٦٧، التي اقترحت كوندراالية مع الأردن على غرار مقترحات لجنة بيل والاتفاق السري بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية. ويرى الكاتب أن مشروع ألون لم يُستخدم أساساً لأي اقتراح من اقتراحات حل الدولتين المقدم إلى العرب.

ويعرض موريس أيضاً، تطور فكرة الدولة الواحدة، وحل الدولتين لدى الفلسطينيين منذ العشرينيات حتى اليوم، محاولاً التشديد على نقاط أساسية هي أن الفلسطينيين لم يؤمنوا يوماً بإمكان قيام دولتين جنباً إلى جنب، لأنهم

الثلاثينيات قامت فكرة الدولة الثنائية على مبدأ الكانتونات أو "الحكم الذاتي"، بحيث يحكم كل إقليم أو أكثر نفسه بنفسه، مع هيئة مشتركة للدفاع والسياسة الخارجية، على أن تبقى الحكومة المركزية خاضعة لحكم الأكثرية. ويخصص الكاتب حيزاً واسعاً للحديث عن خطة التقسيم التي اقترحتها لجنة بيل (اللجنة الملكية البريطانية لفلسطين التي جاءت إلى فلسطين للاطلاع على الأسباب التي أدت إلى نشوب الثورة العربية آنذاك ووضع الحلول لها)، فيذكر أن هذه اللجنة، في تقريرها المنشور في سنة ١٩٣٧، اقترحت إعطاء ٢٠٪ من فلسطين في الخليل والشمال ومناطق الوسط والساحل للدولة اليهودية، والباقي، أي نحو ٧٠ إلى ٧٥٪ إلى العرب. كما اقترحت ضم الدولة العربية إلى الأردن بزعامة الملك عبد الله، ونقل نحو ٣٠٠ ألف عربي يعيشون في القسم اليهودي إلى القسم العربي. وعلى الرغم من الرفض الكامل لمقترحات اللجنة من جانب اليهود والعرب، فإن فكرة نقل السكان العرب من الجزء اليهودي إلى الجزء العربي فتحت الباب على مصراعيه في الأوساط الصهيونية أمام فكرة الترحيل، وهي فكرة كانت موجودة منذ الأعوام الأولى لنشأتها، وقد ورد ذكرها في مذكرات تيودور هيرتسل. كما أن فريدريك كيش، رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة

الانتداب حتى اليوم، ويخلص إلى أن عجز الإسرائيليين والفلسطينيين عن التوصل إلى تسوية وقيام دولة فلسطينية في الضفة يجب أن يدفع الأمور نحو إعادة النظر في "الطلاق الأردني" للضفة الغربية، وفتح الباب أمام المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن من أجل التوصل إلى تحقيق حل الدولتين، الأمر الذي سيسمح بالالتفاف على المعارضة الإسلامية، وهذا، في رأيه، يبدو الأفق الوحيد المتوفر للحل. إن قراءة كتاب بني موريس ترسخ، أكثر من أي وقت مضى، اليأس من إمكان نجاح حل الدولتين. وما لا يقوله السياسيون الإسرائيليون صراحة قاله موريس عنهم، فإسرائيل لن تقبل بقيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن الأطر المطروحة حالياً للحل، الأمر الذي يبذل الآمال التي زرعها الكلام الكثير على احتمالات رؤية ولادة الدولة الفلسطينية المستقلة خلال عامين، أي في سنة ٢٠١٢.

رندة حيدر

كاتبة لبنانية

كغطاء لهدفهم الحقيقي وهو قيام فلسطين الإسلامية مكان إسرائيل. ويعتبر موريس أن رفض الزعامات الفلسطينية الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل هو دليل على رفضهم الضمني حل الدولتين، وتعبير عن أملهم بأن تتغير الأوضاع مع مرور الزمن، فيصبح اليهود أقلية في إسرائيل، كما أنه يرفض تصديق استفتاءات الرأي العام بين الفلسطينيين المؤيدة لحل الدولتين، بذريعة أن لا مكان لحرية الرأي داخل المجتمعات العربية، إذ إنها مجتمعات لا تعرف الديمقراطية ولا حرية الرأي. فضلاً عن ذلك، يعتبر الكاتب تمسك الفلسطينيين بحق العودة برهاناً آخر على رفضهم حل الدولتين، ويستخف بالمفاوضات التي أجراها الفلسطينيون مع إسرائيل منذ مؤتمر أنابوليس، لأن المحاور الفلسطيني محمود عباس لا يحظى بالدعم الشعبي المطلوب، كما أنه (موريس) يعتبر "حماس" أكثر صدقية من "فتح" لأنها، على الأقل، تجاهر علناً برفضها الاعتراف بإسرائيل، ولا تستخدم لغة مزدوجة.

ويناقش الكاتب في هذا الفصل

فكرة الكونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية، متوقفاً أمام أهم المراحل التي مرت بها منذ أيام

الفلسطينيين، ليس "بدافع التضحية أو العدالة، وإنما إحساساً منها بأن هذا ما يستطيع أن يقدمه التاريخ لليهود، وجرأء الحاجة الماسة لليهود أوروبا إلى ملاذ آمن" (ص ١٦١)؛ ومن هنا جاء قبول الييشوف اليهودي بقرار التقسيم، فضلاً عن أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وطوال الأعوام التي تلت سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٦٧، قبلت هذا القرار. لكن حرب ١٩٦٧ واحتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة والجولان أيقظا من جديد الآمال بقيام إسرائيل الكبرى، كما أن بناء المستعمرات في قلب الضفة الغربية جعل من الصعب جداً تحقيق حل الدولتين. ويعترف الكاتب بأن أغلبية الجمهور الإسرائيلي مؤيدة للانسحاب من الضفة في إطار اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، وهي ضد تكرار تجربة الانسحاب الأحادي الجانب الذي قام به أريئيل شارون من قطاع غزة، والذي أدى إلى صعود حركة "حماس" وسيطرة التيارات الإسلامية المتشددة على القطاع. وفي المقابل، يجهد الكاتب في التشكيك المطلق في أن يكون الفلسطينيون قد قبلوا في فترة من الفترات بقيام الدولتين، ويفند جميع المواقف الداعية إلى قيام دولة فلسطين العلمانية الديمقراطية، ذلك بأن الفلسطينيين، في رأيه، استغلوا فكرة الدولة العلمانية الديمقراطية